خلاصة تحليلات

بيان أمريكي
يندد بالضربة على العراق وسوريا

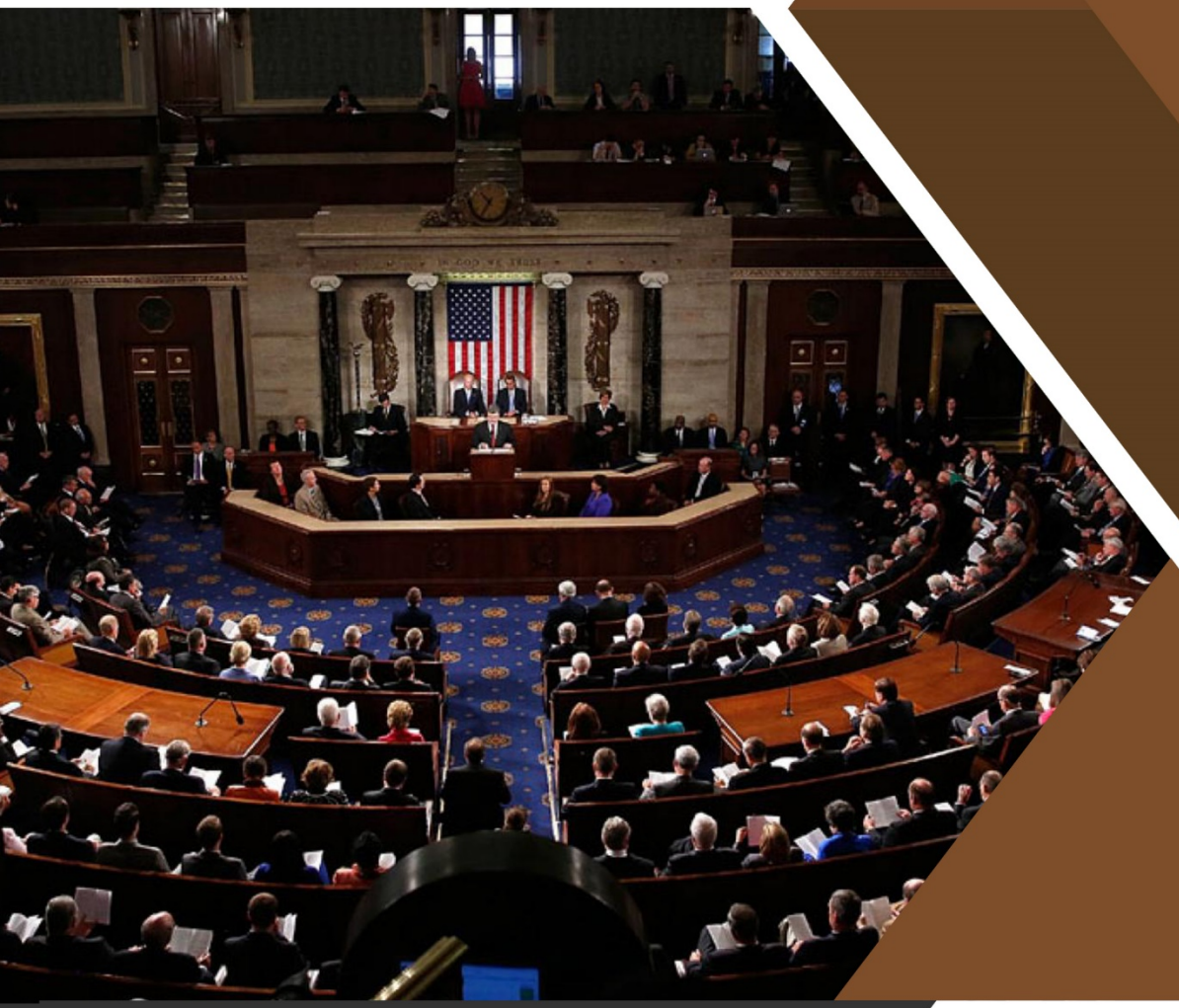

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 30 حزيران / يونيو 2021

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

بيان أمريكي يندد بالضربة على العراق وسوريا

رداً على سلسلة من الضربات العسكرية شنتها القوات الأمريكية على مواقع لفصائل "كتائب حزب الله" و"كتائب سيد الشهداء" على الحدود العراقية السورية، والتي ادعى بيان البنتاغون أنها جاءت لهدف حماية الأمريكيين، أصدرت أربع منظمات أمريكية: Concerned Veterans for America - Demand Progress - Just Foreign Policy Quincy Institute - بيانًا منددًا، أشارت فيه إلى أن اثنين من هذه الأهداف هي في الأراضي السورية، "وهي دولة لا يوجد فيها تفويض من الكونغرس لاستخدام القوة العسكرية". وأشار البيان إلى أن هذا حصل سابقًا "مع الضربة الجوية التي شنتها الإدارة في 25 فبراير ضد نفس المجموعات في سوريا، وقد ادعى الرئيس أن سلطات المادة الثانية المتأصلة هي المبرر القانوني الوحيد".

"بعد إضراب فبراير، انضممنا إلى 24 منظمة في إرسال خطاب إلى الكونجرس يوبخ فيه إساءة استخدام الإدارة لسلطات المادة الثانية ويحذر من السابقة المقلقة للغاية التي قد تحددها للضربات المستقبلية. لسوء الحظ، تواصل الإدارة توسيع هذه السابقة الخطيرة". يقول البيان.

فما هي المادة الثانية في الدستور الأمريكي؟

هي المادة التي تحدد السلطة الرئاسية. وتنص على إنشاء سلطة تنفيذية للحكومة الفيدرالية تنفذ القوانين الاتحادية. تتمتع بالتحكم المطلق للسلطة التنفيذية في مكتب رئيس الولايات المتحدة، ويمكن تسميتها بأنها الفرع التنفيذي للحكومة، الذي يتألف من الرئيس ونائب الرئيس والمسؤولين التنفيذيين الآخرين الذين يختارهم الرئيس.

ومن أهم السلطات الرئاسية هي قيادة القوات المسلحة للولايات المتحدة كقائد أعلى للقوات المسلحة. وفي حين أن سلطة إعلان الحرب مخولة دستوريًا للكونغرس، فإن الرئيس يأمر ويوجه الجيش وهو مسؤول عن التخطيط للاستراتيجية العسكرية.

إلى جانب القوات المسلحة، يوجه الرئيس أيضًا السياسة الخارجية للولايات المتحدة. من خلال وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، الرئيس مسؤول عن حماية الأمريكيين في الخارج والمواطنين الأجانب في الولايات المتحدة.

يقرر الرئيس ما إذا كان سيعترف بالدول الجديدة والحكومات الجديدة، ويتفاوض بشأن المعاهدات مع الدول الأخرى، والتي تصبح ملزمة للولايات المتحدة عند الموافقة عليها بأغلبية ثلثي أصوات مجلس الشيوخ.

يتمتع الرئيس أيضًا بسلطة ترشيح قضاة فيدراليين، بما في ذلك أعضاء محاكم الاستئناف في الولايات المتحدة والمحكمة العليا للولايات المتحدة.

من خلال ذلك يمكن استنتاج المعنى الأكثر وضوحًا لنصّ المادة الثانية وهو التأكيد على أن السلطة التنفيذية منوطة بشخص واحد، وهو الأمر الذي أثار الجدل الأكبر حول طبيعة الرئاسة في لغة هذا النص التي اعتبرها عدد كبير من الحقوقيين والقانونيين غير واضحة. يقول أحد القضاة المشهورين في الولايات المتحدة ويدعى جاكسون (1952)، "قد نتفاجأ من فقر مفهوم السلطة الواضحة التي يمكن أن تكون مفيدة والتي لا لبس فيها.. يجب أن نستخرجها من مواد تكاد تكون غامضة مثل الأحلام التي دُعي يوسف لتفسيرها لفرعون. قرن ونصف من الجدل الحزبي والتكهنات الأكاديمية لم تسفر عن نتيجة صافية ولكنها توفر فقط اقتباسات ملائمة أكثر أو أقل من مصادر محترمة يمكنها أن تلغي بعضها البعض إلى حد كبير". ولكن بكل الأحوال، لا شك في أن "التعبيرات الفضفاضة والعامة" في المادة الثانية، والتي يتم من خلالها تحديد سلطات وواجبات السلطة التنفيذية، أنها تضع الرئيس في منصب يكون فيه، كما أشار البروفيسور وودرو ويلسون (1908)، لديه الحق في القانون والضمير، أن يكون رجلاً كبيرًا بقدر ما يستطيع، وقدراته فقط هي التي ستضع الحدود".

مما يتخوّف هذا البيان؟

"زعمت الإدارة أن هذه الضربات كانت تهدف إلى خفض التصعيد". يقول البيان. "لكن رداً على قصف يوم أمس، هددت إحدى المجموعات المستهدفة بـ "حرب مفتوحة مع الاحتلال الأمريكي". وتوضح الهجمات ذهابًا وإيابًا بين القوات المسلحة الأمريكية وهذه الميليشيات أن هذه الضربات ليست مجرد دفاع ضد تهديد وشيك - كما يقتضي الدستور - ولكنها جزء من عداء نشط ومتصاعد يتطلب موافقة الكونغرس بموجب القانون. قرار سلطات الحرب لعام 1973."

ما هي خلفية المنظمات الأربعة التي أصدرت البيان؟

Concerned Veterans for America: أي "**المحاربون القدامى من أجل أمريكا**" وهي منظمة حقوقية وإنسانية تطورت من مؤسسة "قدامى المحاربين في فيتنام" التي تأسست عام 1980 واندمجت مع "قدامى المحاربين من أجل الفطرة " "eterans for common sence" عام 2002. مهمتها "النهوض بالسياسة ورفع مستوى الخطاب العام حول أسباب الحرب وسلوكها وعواقبها، وتوحيد الجيل الجديد من المحاربين القدامى مع أولئك الذين عاشوا في الحروب الماضية، لتلبية احتياجات قدامى المحاربين وأفراد الخدمة وعائلاتهم، ومعالجة المخاوف الكبرى حول تأثير الحرب". ويتلقى الدعم من المؤسسات والشركات والجهات المانحة الفردية".

Demand Progress: هي منظمة ناشطة عبر الانترنت، تأسست عام 2010 بهدف دعم حرية الإنترنت والحريات المدنية والشفافية وحقوق الإنسان، وكذلك تنشط في معارضة الرقابة والسيطرة على الشركات الحكومية. وتأسست من خلال عريضة تعارض مكافحة الانتهاك والتزوير عبر الانترنت، واستطاعت أن تهزم مجموعة من مشاريع القوانين الخاصة بالإنترنت وضغطت لإقرار قانون وقف القرصنة عبر الانترنت. يبلغ عدد المنتسبين ما يقارب 2 مليون عضو عبر البريد الالكتروني.

Just Foreign Policy : هي منظمة معارضة لسياسة الإدارة الأمريكية الخارجية. وبحسب تعريفها عن نفسها فإنها تعمل على "تعبئة وحشد الغالبية العظمى من الأمريكيين الذين يريدون سياسة خارجية قائمة على الديبلوماسية والقانون والتعاون"، ويعارضون السياسة الخارجية الأمريكية التي تخنق الدول الأخرى. يحتوي مجلس الإدارة على مجموعة من أعضاء الكونغرس السابقين ومتخصصين وأساتذة وباحثين جامعيين ومدراء لشركات اقتصادية.

Quincy Institute: مركز أبحاث تمت تسميته على اسم الرئيس جون كوينسي آدمز وهو من الأباء المؤسسين للدستور الأمريكي، والذي قال كوزير خارجية عام 1821: "إن الولايات المتحدة لا تذهب إلى الخارج بحثًا عن الوحوش لتدميرها". فـي كانون الثاني (يناير) 2020 ، اتهم السناتور الجمهوري الأمريكي توم كوتون معهد كوينسي بمعاداة السامية ، واصفًا المعهد بأنه "انعزالي ، وألقى باللوم على من يسمون بالعلماء الذين كتبوا أن السياسة الخارجية الأمريكية يمكن إصلاحها إذا تم التخلص منها فقط. للتأثير الخبيث للمال اليهودي". ويتهم المعهد بالترويج للدعاية الحكومية الصينية.

خلاصة:

الواقع أن ثمة أصوات بدأت تتصاعد تعبر عن تحول في المزاج العام الأميركي، ترفض بعض السياسات التي يرون أنها تتنافى مع ما تأسس عليه الدستور الأمريكي، استطاعت بعض هذه التنظيمات أن تخرق مشاريع القوانين في الكونغرس وتؤثر على مسارها، ويبدو أنها على مسار المزيد من التأثير.